African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 1, January-March 2023, Page No: 425-441
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2022: 4.338 ISI 2022: 0.510

القاعدة السفسطائية للقانون الكانطي وعلاقته بالأخلاق

د. سهام أحمد الإريبع *
أستاذ مساعد، قسم الفلسفة، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية الإسلامية، زليتن، ليبيا

The Basics of Kanti Law and its Relationship to Morality

Seham Ahmed Aleriba*
Assistant professor, Philosophy department, Faculty of Arts, Asmarya Islamic university, Zliten, Libya

*Corresponding author s.aleriba@asmarya.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2023-01-20 **تاريخ القبول:** 2023-02-15 **تاريخ النشر:** 2023-02-18

الملخص
إن القانون هو الملاذ الآمن للإنسان ، فهو وحده مناط العدالة، لأنه أسمى من أهواء البشر، وقد هدف البحث إلى بيان حقيقة التقارب بين فكرة القانون عند السفسطائيين و كانط، حيث اعتبر البحث أن الأساس القانوني لفلسفة كانط في القانون ما هو في حقيقة الأمر إلا أساس سفسطائي صرف، وبغض النظر عن أنه قانون إلهي أو من وضع البشر إلا أنه ذا قاعدة يونانية قديمة مع بعض الاضافات الكانطية، وبالتالي تولدت بعض الاسئلة التي حاول هذا البحث الاجابة عنها والتي تمثلت في اشكالية الدراسة: ما هي الأسس التي بنى عليها كانط فلسفته في القانون؟ ثم ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين الفلسفتين؟ وهل هناك اضافات جديدة اضافها كانط حول فكرة القانون، وهذا ما يحاول البحث توضيحه.

الكلمات المفتاحية: السفسطائيين، كانط، القانون، الأخلاق

Abstract
The law is the safe haven for man; He alone has justice, because he is higher than the whims of human beings, and the research aims to demonstrate the reality of the convergence between the idea of law of the Bishops and Kant, The research considered that the legal basis of Kant's philosophy of law was, in fact, purely a naval basis, and that irrespective of it being a divine law or the status of human beings, it had an ancient Greek rule with certain Kantesian additions, so some of the questions that this research tried to answer were the problems of the study: What are the foundations on which Kant built his philosophy of law? What are the similarities and differences between the two philosophies? In addition, are there new additions that Kant added about the idea of law, and that is what he is trying to clarify.

Keywords: Safetsans, Kant, Law, Ethics.

المقدمة:
كان نصيب اليونان من علم القانون ضئيلاً ، إذْ لا نكاد نعرف شيئاً عن موقفهم من فكرة العقد أو المسؤولية مثلاً، إلا أن نصيبهم في إرساء أسس فلسفة القانون والفكر اليوناني كان هائلاً ، وهكذا في إرساء أسس

الفلسفة بوجهٍ عام[1]. فقد كان للسفسطائيين حافزاً قوياً لطلب المعرفة ، فجعلوا التفكير سنة العصر، وجاءوا من كافة أركان العالم اليوناني إلى أثينا بأفكار جديدة وأسبابٍ للتفكير، وأيقظوا فيها الوعي الفلسفي والنضوج الذهني، فلقد أثار السوفسطائيين مشكلات واقعهم الفكرية وعرضوها على بساطٍ من البحث والتحليل الفعلي، فالفلسفة السفسطائية تعد حلقة اتصال في غاية الأهمية بالنسبة لتاريخ الفلسفة اليونانية ، ذلك لأنهم قد نقلوا مشكلة البحث من عالم الطبيعة إلى عالم الأخلاق والسياسة ، كذلك جاءت فلسفتهم انعكاس المضمون الجديد للاتجاهات السياسية والاجتماعية الجديدة ، فكانت أقرب ما تكون إلى فلسفة التنوير التي سادت القرن الثامن عشر في فرنسا.

إن العقل اليوناني في عهد السوفسطائيين كان قد وصل إلى حالٍ من الشك لم يعرفها هذا العقل من قبل فقد شك في الفلسفة التي عجزت عن تفسير الكون ، وشك في الدين الذي أصبح من السخف بحيث لا يستطيع أن يؤمن به عقلٌ يحترم نفسه، وشك في الحياة السياسية التي اشتد فيها الاضطراب وعبثت بها الحروب من جهة ، والثروات من جهة أخرى، والأهواء الشخصية من جهةٍ ثالثة، وشك في النظام الاجتماعي الذي لا قيمة له، إذاً لم يعتمد على فلسفةٍ قويةٍ، أو دينٍ متينٍ، أو سياسةٍ ثابتةٍ، شك في كل شيء وحرص على المنفعة الخاصة التي يمكن أن يؤمن بها الفرد حقاً، لأنه يحسها ويستمتع بها ويسعى إليها. وفي هذه الحال نشأت فلسفة السفسطائيين التي كانت في حقيقة الأمر مرآةً صادقةً للحياة الاجتماعية ،والتي كانت تنكر كل شيء في نفسه ولا تعترف إلا بشيءٍ واحدٍ هو المنفعة الفردية[2].

في ظل الاتفاق العام على مبدأ سيادة القانون نشأ صراع فلاسفة اليونان الأوائل وخاصةً السفسطائيين حيث اختلفوا حول أصل هذا القانون هل هو قانونٌ أرضي يضعه البشر تبعاً لأهوائهم أم هو قانونٌ وضعيٌ وضعته الآلهة، وبالتالي وجب معرفة واضع هذه القوانين هل هي الطبيعة أم البشر.

لقد جاءت فلسفة السفسطائيين كتعبيرٍ قويٍ عن النزعة الفردية وخاصةً فيما يتعلق بنظرياتهم السياسية والأخلاقية، والتربوية[3]، وترتب على ذلك أن تنظر إلى الدولة كلها على أنها تقوم على تعاقد الأفراد واتفاقهم، ومن ناحية الأخلاق فقد انصرفت عنايتهم إلى البحث عن سعادة الفرد وتدعيم كيانه والسعي إلى تحقيق النجاح في الحياة العملية ، وبالتالي بدت قوانين الطبيعة في نظرهم أكثر نظاماً من قوانين المجتمع الانساني ونظمه.

لذا فقد آمن السفسطائيين بقوة عقل الانسان المسترشد بالملاحظة للوصول إلى فهمٍ حقيقيٍ للعالم ، ومن هنا برز الايمان بالعقلانية ، أي أن الكون تحكمه قوانينٌ منطقيةٌ عقليةٌ يقدر العقل البشري على استيعابها وفهمها وهي التي كان لها تأثيرٌ بالغٌ على العلم والفلسفة الغربية ، وفوق ذلك فقد كان لهذه المعالجة نتائجٌ مهمةٌ بالنسبة لمكانة الانسان في العالم ، فبما أن النظرة للكون هي نظرةٌ عقلانيةٌ وأن عقل الإنسان اسهم في هذه العقلية ، فإنه من الممكن تقرير المبادئ العقلانية التي تحكم سلوك الإنسان فرداً ومع أبناء جنسه، وهذه الآراء جزءاً من الجدل الذي كان سائداً[4].

إذاً فبلاد اليونان كانت مهد الفلسفة والتفكير المعمق، وقد يجد الباحث من دون عناءٍ أن بذور كل الأفكار الفلسفية في العصر الحديث غرست فيه فأثمر بعضها ولم ينتج البعض الآخر[5].

فكانط يعتبر أحد رواد الفلسفة الغربية وفلاسفة العصر الحديث المتأثرين بفلسفة السفسطائيين والسياسية منها بالأخص وهذا ما يسعى البحث إلى بيانه وايضاحه من خلال عقد المقارنات وتحليل النصوص، والتي

[1] . حسن علي الذنون، فلسفة القانون، ص27. وأنظر: أحمد محمد غنيم، تطور الفكر القانوني، ص5.
[2] . طه حسين، قادة الفكر، دار العلم للملايين، القاهرة، 1989م، ص56 ،57.
[3] . أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، 1998م، ص118.
[4] . دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة: سليم الصويص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م، ص90، 91.
[5] . محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، منتدى الفكر الإسلامي، ط2، 2011م، ص101.

سيتضح من خلالها اللمسات السفسطائية التي قامت عليها فلسفته في القانون، وكيف تشكلت هذه الفلسفة وما هي القاعدة التي بنيت عليها هذه الفلسفة.

مشكلة البحث:
طرح البحث هذه المشكلة بغية إثارة ومعرفة الأساس الذي بنيت عليه الآراء الكانطية من ناحية القانون، فتشابه الآراء في أصل القانون بينه وبين السوفسطائيين جعل هناك تقارباً بين الفلسفتين، مما يضعنا في موضع شك لاكتشاف أسس هذه الآراء عند كانط.

أهمية البحث:
1.القانون بوجهٍ عام هو قاعدةٌ تسير عليها المجتمعات وفق نمطٍ صالحٍ لكل زمانٍ ومكان، لأنه يصدر عن طبيعة الأشياء، لذلك وجبت دراسة الجديد فيه بين الحين والآخر.

2. هذا البحث محاولة لاستكشاف ومعرفة أصل القانون الكانطي، ومدى تأثير الآراء السفسطائية حول القانون بآراء كانط التي جاءت فيما بعد.

3.بيان أوجه الاتفاق والاختلاف بين الفلسفتين حول القانون.

4.معرفة القاعدة التي بنى عليها كانط أسسه القانونية في حديثه عن فلسفة القانون.

أهداف البحث:
من أهداف هذا البحث وضع الحرية والمسؤولية الفردية والعامة داخل القوانين وما تنص عليه لكيلا يضن أحدٌ أن القانون يسلب الحريات أو يتركها هكذا دون رادع، فالقانون يترك للأفراد الحرية تحت إطار المسؤولية، وهذه هي القاعدة التي يحاول البحث ايضاحها بين السفسطائيين وكانط.
منهج البحث: تتطلب طبيعة هذا البحث استخدام المنهج التقويمي أولاً، وذلك لإبراز الجوانب الايجابية في الموضوع، والبحث أيضا عن أوجه الخلل فيه، ثم المنهج المقارن ثانياً على اعتبار أنها دراسة تقارن بين عصرين وبين رأيين حول موضوع القانون.

تساؤلات البحث:
لقد كان هذا البحث متمحور حول السؤال التالي: هل كانت الآراء القانونية الكانطية مناقضة للآراء السفسطائية؟ أم أنها فلسفة مترابطة في صيانة القانون وإلزاميته للجميع؟ وأنها تكاملية تكمل بعضها البعض الآخر؟ ما هي أوجه التشابه بين الفلسفتين؟ ومن هو الفيلسوف السفسطائي الأقرب إلى تفكير كانط في وضعه للقانون وركائزه؟

هيكلية البحث:
ويتكون هذا البحث من مقدمة وثلاثة مباحث، وخاتمة تتضمن أهم ما توصل إليه البحث، وفي آخر البحث قائمة بأهم المصادر والمراجع، وجاء ترتيب المباحث كالآتي:

المبحث الأول: مفهوم القانون عند السفسطائيين وعلاقته بالأخلاق
- مفهوم القانون عند السفسطائيين
- معايير القانون عند السفسطائيين
- العلاقة بين القانون والأخلاق في نظر السفسطائيين
- الآراء القانونية والأخلاقية عند السفسطائيين

المبحث الثاني: مفهوم القانون عند كانط وعلاقته بالأخلاق
- مفهوم القانون عند كانط
- العلاقة بين القانون والأخلاق عند كانط

المبحث الثالث: القانون من صنع البشر لدى كانط

- البشر يسنون القوانين لأنهم لا يثقون بغرائزهم
- القانون بين العام والخاص

المبحث الأول: مفهوم القانون عند السفسطائيين وعلاقته بالأخلاق:

مفهوم القانون عند السوفسطائيين:

لفظة القانون باليونانية تعني القاعدة، أي نموذجٌ مثاليٌ أعلى ينبغي التقيد به، والقانون(law) هو قاعدةٌ ضروريةٌ أو إلزامية[6]. إن القانون في اللغة يعني مقياس كل شيءٍ وطريقه، وكلمة قانون مفرد قوانين وتعني الأصول ، ولفظ القانون يفيد النظام، والمقصود به تكرار أمرٍ معين على وتيرةٍ واحدةٍ بحيث يعتبر خاضعاً لنظامٍ ثابت[7] ، أما اصطلاحاً فهو مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأفراد في المجتمع ، أو النظام الذي تجري وفقاً له علاقات الأشخاص في المجتمع[8]، ووصف القانون بأنه قانون وضعي أو قانون طبيعي تخصص بمعنى معين.

بدأت فكرة القانون الطبيعي[9] عند الاغريق بشكلٍ شعبيٍ في أول الأمر ، فقد كانت متناثرةً عند بعض شعراء اليونان الذين تكلموا عن قوانين خالدةٍ أبديةٍ تكتب وليس إلى محوها من سبيل.[10] وقد تضمنت رواية "انتيفون" لمؤلفه "سوفوكليس" أجمل التعبيرات عنها ، فهي قوانين السماء المكتوبة ولم تولد اليوم أو بالأمس وهي لا تموت بل ولا يعلم أحدٌ متى انبثقت.[11] إلا أن هذه الفكرة قد انتقلت سريعاً إلى الفلسفة ، وفي خضم البحث عن العدالة وطرق الحكم والتمييز بين الصواب والخطأ ، والخير والشر، فقد راودت الفلاسفة فكرة وجود قانونٍ أعلى من القوانين الوضعية، قانونٌ ثابتٌ أبديٌ صالحٌ لكل زمانٍ ومكان لأنه يصدر عن طبيعة الأشياء ، تلك الفكرة في بساطة تعبيرها عن نزعة الإنسان إلى الكمال هي التي عبر عنها القانون الطبيعي.[12]

تعود نشأة القانون والقانون الطبيعي إلى السوفسطائيين في القرن الخامس قبل الميلاد، ويفرق السوفسطائية بين القوانين الوضعية والطبيعية بأن الوضعية تفرض بشكلٍ مصطنعٍ على البشر بعد طرحها والموافقة عليها، بينما القوانين الطبيعية إلزامية، لا تحتاج إلى موافقة. وقد نفى السوفسطائيين وجود قانونٍ عامٍ مؤسسٍ على العدالة ثم أنكروا وجود قانونٍ عادل في ذاته[13] وبمعنىً آخر رأى السوفسطائيين أن كافة الأنظمة السياسية والاجتماعية والقانونية هي أفكارٌ مستوحاةٌ من نتائج التقاليد والعادات وما تعارف الناس عليه في علاقاتهم.

وترتيباً على هذا نفى السوفسطائيون فكرة القانون الطبيعي، وبوجهٍ عام الأساس الطبيعي للعدالة، وذلك استناداً إلى حجةٍ مفادها أن العدالة في تنازعٍ مستمرٍ مع الرغبات الخاصة لكل فرد، لأن كل فردٍ يقدر العدالة وفقا لمصلحته الذاتية، وحتى لو فرضنا وأمكننا القول بأن العدالة لها أساسٌ طبيعيٌ وأنها مفيدةٌ للأفراد، فإنه في الواقع إن تلك المزايا تخص مجموعةً معينةً من الأفراد. وبالتالي فإن القانون الطبيعي ما هو إلا مجموعة القواعد التي تحقق المزايا لقدرٍ معينٍ من الأفراد من دون الآخرين، وبالتالي فهو ليس بقانونٍ عالميٍ ، ومن ثم لا يمكن تطبيقه بصورةٍ عامةٍ حتى ولو في داخل نطاق مجتمعٍ معينٍ ، ومن ناحيةٍ أخرى فإن أفكاراً مثل

---

[6] .ديديه جوليا، قاموس الفلسفة، ترجمة: فرانسوا أيوب وآخرون ، مكتبة أنطوان، بيروت، 1992م، ص412.

[7] .المعجم الوسيط، طبعة 1985م، ج2، ص793، وقيل أصلها رومية وقيل فارسية.

[8] .عبد الرحمن أسامة، القانون الطبيعي، مقال على موقع الموسوعة السياسية، نشر سنة 2019م.

[9] .القانون الطبيعي: هو مجموعة القواعد الدائمة التي لا تتغير بتغير الزمان أو المكان ، وتعتبر القواعد المثالية التي توجه القانون الوضعي ، والتي يجب أن يتجه إلى الأخذ بها المشرعون في مختلف البلاد.

[10] .حسن كيرة ، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969م، ص98.

[11] .محمد عصفور ، الحرية في الفكرين الديموقراطي والاشتراكي، لا مط، بلا مكان، 1961م ،ص12.

[12] .حسن كيرة، المدخل إلى القانون، ص98.

[13] .محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، ص104.

العدالة والقانون كلها مجرد أفكار اتفاقية ، تصاغ وتحدد في ظل الاتفاقيات الانسانية[14]، ويرجع الحكم إلى إحساس الشخص نفسه.

وبذلك لا يمكن القول إنهم ناصروا فكرة القانون الطبيعي، وإن صح القول إنه كان لهم الدور الأكبر في مناقشة الأساس الطبيعي للعدالة، فهم الذين طرحوا هذا السؤال العميق: هل الشيء الذي يعده القانون الوضعي عادلاً عادلٌ بالطبيعة؟ [15]، ومن ثم فإنهم أجابوا على هذا السؤال بالنفي ، بيد أن ما هو أهم من إجابتهم عليه هو طرح السؤال نفسه وتقديمه كمشكلةٍ ظل من بعدهم يحاولون الإجابة عليها. [16]

ومهما يكن من أمرٍ فإن فكرة القانون أساساً نشأت في الفكر اليوناني " فهي وليدة نتاجهم العقلي ، ويستطيع الباحث أن يرجع بالفلسفة خطوةً بعد خطوةٍ حتى يصل إلى مهدها في بلاد اليونان من دون أن يشعر المرء خلال البحث بحلقةٍ مفقودةٍ أو غامضةٍ"[17]

معايير القانون عند السفسطائيين:

1.**القانون يتم بالاتفاق**: القانون لا يوصف بالقدسية لأن طبائع البشر في تغيرٍ دائمٍ، وما يمكن الاتفاق عليه في زمان ومكان معين قد لا يمكن الاتفاق عليه في مكانٍ آخر، فهي غير دائمةٍ وغير مستمرةٍ لأن الانسان نفسه في تغيرٍ دائمٍ، فتتغير القوانين لنفس الأفراد الذين اتفقوا على ذلك وبذلك لا توجد حقائقٌ يقينيةٌ ثابتةٌ. إن أفكاراً مثل العدالة والقانون كلها مجرد أفكار اتفاقيةٌ تصاغ وتحدد في ظل الاتفاقيات الانسانية [18] ويرجع الحكم إلى إحساس الشخص نفسه.

2.**إرادة الأقوى**: فالعدالة تكمن في مصلحة القوة الأكبر في المدينة، وتضع القوانين بحسب ما تريده سواء أكانت ديموقراطيةٌ أو دكتاتوريةٌ، وهذا ما نجده عند تراسيماخوس، فالقانون عنده هو العدل الذي يحلو لمصلحة الأقوى وبالتالي فإن القانون هو إرادة الأقوى.

3.**القانون الطبيعي فكرة مضادة للطبيعة متعارضة مع القانون**: فالقوانين تعمل على تقييد حرية الإنسان فتمنعه من التقدم والانطلاق دون قيود، لذلك فالقوانين الطبيعية في نظرهم فكرةٌ مضادةٌ لحرية الإنسان، وبالتالي مضادةٌ للطبيعة الإنسانية.

4.**إجتماع الضعفاء لسلب حق الأقوياء**: فالضعفاء يجتمعون لسلب حق الأقوياء، وذلك بمحاولة الأغلبية الضعيفة تقييد حريات الأقلية القوية، فالطبيعة تبرر أن يقود الأقوى الأضعف.

العلاقة بين القانون والأخلاق في نظر السفسطائيين:

لقد رفض السوفسطائيون فكرة التسليم والخضوع للتقاليد والقوانين الموروثة كما رفضوا اعتبار أي قانون يمكن أن يكون طبيعياً ، وقالوا بأن أي قانون هو نتاج العرف والتقاليد لا أكثر واعتبروا الإنسان الفرد هو مقياس كل شيءٍ من حيث وجودها وصحتها بل دافعوا عن طبيعة الأفعال اللاأخلاقية ، وفي ذلك يقول كاليكيس: (إنه من الطبيعي أن يقضي القوي على الضعيف طالما سنحت له الفرصة بذلك دون أن يكون في هذا أي خطأ)[19]، لقد كان رواج فكرة القانون وتطورها إلى نظرية متكاملة تحت تأثير النزعة القيمية والأخلاقية التي تقدمها أمراً لا مفر منه، وأصبح من المعتاد في ذلك الوقت الحديث عن القانون الطبيعي

[14] .عباس مبروك الغزيري ، أساس القانون، ص9 -10 ، وأنظر أيضا: فايز محمد حسين ، نشأة فلسفة القانون وتطورها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م، ص270 – 274.

[15] .ناجي التكريتي ، الفلسفة الأخلاقية الأفلاطونية عند مفكري الإسلام، دار الشؤون الثقافية العامة" آفاق عربية"، 1988م، ص18.

[16] .أحمد محمد الحريثي، المعتزلة والأحكام العقلية ومبادئ القانون الطبيعي، شركة بيت الوراق للنشر، بغداد، ط1،2011م، ص185.

[17] .أحمد أمين ، وزكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، ص7.

[18] .عباس مبروك الغزيري، أساس القانون، ص 9، 10، وأنظر: فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون وتطورها، ص 270، 274.

[19] .أفلاطون، المحاورات الكاملة ، ترجمة: شوقي داوود تمراز، الدار الأهلية للنشر والتوزيع ، بيروت، 1994م، ص366.

بوصفه معياراً لتحديد الصواب والخطأ من الأفعال ، كما أصبح ربط أي قوانين وضعية بهذا القانون الأبدي الأعلى مسألة تلقى قبولاً واسعاً بين الناس ، حتى وإن لاقت معارضةً من البعض.

ولعل نشأة السوفسطائيين في المستعمرات لا في بلاد اليونان الأصلية قد جعلتهم يستخفون بقانون العادة، بوصفها بديلاً سلمياً للقوة أو القانون ، في المحافظة على النظام والأخلاق، وقد نشأت نظرية الأخلاق عند السوفسطائيين على أساسين مهمين كما جاء على لسان أفلاطون [20]، وهما:

1.طبيعة الأخلاق: أي توافقها مع طبيعة الإنسان.

2.معيارية القوة في الفعل الأخلاقي.

فما يوافق طبيعة الإنسان وغرائزه وشهواته فهو أخلاقي، والفرد القوي الذي يستطيع نيل ما تبتغيه نفسه هو شخصٌ أخلاقي، إذن ففي ضوء هذين المعيارين يكون الضعفاء خلوٍ من الأخلاق، لأنهم لا يؤدون الحق لطبيعتهم الإنسانية ولأنهم لا يستطيعون نيل ما تبتغيه تلك الطبيعة.

الحقيقة أن الإنسان ليس هو من يصنع التاريخ بل الأقوياء هم من يصنعونه وهم من يسطرون أحرفه، ويبدو أن السفسطائيين انطلقوا من هذه الحقيقة الموجودة عبر التاريخ فعلياً، فالسلطة للأقوياء والحكم لصالح الأقوياء والمال بيد الأقوياء والدنيا مع الأقوياء، أما الضعفاء فهم دوماً على هامش التاريخ إذا كنا نلعن حقبةً ما أو نبارك حقبةً ما ونتغنى بها، فنحن نلعن أخلاق الأولى أو نتغنى بأخلاق الثانية، بالنتيجة نحن لا نلعن ولا نتغنى بأحداث تلك الحقب.

والقارئ للأخلاق السفسطائية يلحظ أنهم اثبتوا أمراً أخلاقياً في غاية الأهمية، وهو أن التماس القوة بالنسبة للفرد يجعله أكثر أخلاقيةً، ربما لأنه أكثر اقتداراً، وبالتالي فالخيارات مفتوحة أمامه، إن هذا الالتماس للقوة والسعي نحو تحصيل أسبابها يخلق حالةً من التنافس بين الأفراد، إنه دعوة لاستثمار الامكانات البشرية، كما أنه دعوة لعدم الخنوع والخضوع وابداء الضعف، هي دعوةٌ لتفجير الطاقات البشرية وكذا هي دعوة لنكون جميعاً أقوياء.

وكما أن السوفسطائيين يدعون للقوة فهم في ذات الوقت يواجهون الخدع والكبت الذين نواجه بهما رغباتنا وغرائزنا، إنها نظرةٌ عميقةٌ لحاجات النفس الإنسانية وخباياها، وهي محاولةٌ لتصحيح مسار علاقة الإنسان بنفسه، وهي محاولةٌ للدفاع عن سجية الانسان وتلقائيته في مواجهة الاغتراب عن الذات ومحاولات الارضاء التي تطبع بها جميع سلوكياتنا.

ولا يمكن اغفال الفردانية الظاهرة في نظرية السوفسطائية ، فالتركيز على الطبيعة الانسانية يعني تخليص الاخلاق من طابعها الاجتماعي وابقائها في حيز الفرد.

-الآراء الأخلاقية والقانونية للسفسطائيين:

أولاً : بروتاجوراس:

يرجع الفضل إلى بروتاجوراس في التمييز بين اصطلاحي الطبيعة والاتفاق ، أي الموجود بالطبيعة والموجود باتفاق الناس وأعرافهم، وكلمة العرف تعني عند بروتاجوراس " تراث الماضي كله" من تقاليد للحكم وقوانين مشرعة لتنظيم سلوك الافراد في المدينة[21].

ومن ذلك الحين قد طرح سؤال أصل القانون، هل هو طبيعي أم وضعي، وانقسم السوفسطائيين حول الاجابة عن هذا السؤال إلى فريقين، فريق يرى أن أصل القانون طبيعيٌ أو سماويٌ، وعلى رأسهم أنطيفون

[20] . يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، القاهرة، 1355هـ، 1962م.
[21] . باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ج1، ترجمة: لويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966م، ص108.

والكيداماس وهيبياس وثراسيماخوس، وفريقٌ آخرٌ يرى أن القوانين وضعية، وتخضع للعقد الاجتماعي وتختلف من مكانٍ إلى آخر، وعلى رأسهم بروتاجوراس[22]. وقد اعتنى بروتاجوراس بالمشكلة الرئيسية التي كانت سائدةً في عصره وهي:

هل القوانين الإنسانية مفروضةٌ بالطبيعة، أم هي مواضعاتٌ ترجع إلى اتفاق الناس فيما بينهم؟ ويرى أن مصدر القوانين هو التواطؤ والاتفاق فقد تواضعوا على مجموعةٍ من القوانين بها يكون قوام حياتهم في الجماعة. فالإنسان هو الذي اخترع العلوم والصنائع التي يسيطر بها على الطبيعة، وهو أيضاً الذي اخترع القوانين التي تنتظم بها حياته الأخلاقية والسياسية.

وانتهى من كل ذلك إلى التمييز بين ما يرجع إلى تدخل الإنسان وما يرجع إلى ظواهر الطبيعة. ولما كانت القوانين والعادات الانسانية مصدرها التواطؤ والتواضع والتوافق بين البشر، فهي لا بد أن تكون مختلفةً باختلاف الزمان والمكان، أي إنها نسبيةٌ وليست مطلقةٌ بحال من الأحوال، ثم طبق بروتاجوراس هذه النسبية على نظرية المعرفة، ومن هنا جاءت عبارته المشهورة "الإنسان هو مقياس كل شيءٍ، فهو مقياس وجود ما يوجد من الأشياء، ومقياس لا وجود ما لا يوجد"، وما يصدق على المعرفة يصدق على العمل، فإذا كان الفرد مقياس الخطأ والصواب والحق والباطل، فهو أيضا مقياس الضر والنفع، والخير والشر، والعدل والظلم. فالأخلاق هي أيضاً نسبيةٌ كما كانت المعارف نسبية، وذلك تبعاً لاختلاف شرائع المدن وعاداتها وتقاليدها، ولكن نسبية الأخلاق لا تعني ترك الأمور فوضى وإنكار الحكمة العملية، فقد انتقلت الإنسانية من دور الوحشية والبربرية إلى طور الحضارة بطريق القوانين، فالقوانين ضروريةٌ لإقرار الأمن والنظام، صحيحٌ أن هذه القوانين تحد من حرية الأفراد ولكن هذا لا يضير الإنسان في شيء ، لأنها ليست مفروضةً عليه من خارج ، بل الإنسان هو الذي قد فرضها على نفسه، وإلا لكان في ذلك تضييقٌ عليه وقضاءٌ على النزعة الفردية فيه[23]،والشريعة هي ابتكار بشري ، وإلى حد ما تعسفي ، والدليل على ذلك أن مشرعي ذلك العصر سواءٌ في أثينا أم في غيرها هم الذين يتولون وضع القوانين ،فبروتاجوراس هو الذي قد سن لمدينة ثوريوم دستورها ، كما وضع صولون لأثينا نظمها وقوانينها، وهكذا سائر المشرعين في كل زمان ومكان.[24]، لقد أغرى كل إنسانٍ بأن يتخذ من نفسه معياراً يقدر به جميع الأشياء فأصبح كل شابٍ نابهٍ يحس بأنه خليقٌ بأن يحكم على القانون الأخلاقي الذي يسير عليه أبناء وطنه ، وأن يرفضه إذا لم يفهمه أو يعجبه، ثم يصبح بعدئذٍ حراً في أن يبرر رغباته حسب ما يراه هو بعقله، ويقول إنها فضائل النفس التي تحررت من رق القانون.

إذاً الإنسان هو واضع القانون، وهو معيار كل شيءٍ، ومن ثم هو معيار الأمر العادل ومقياس الشأن الظالم. إذاً هناك نظامان متعارضان أو نظرتين أساسيتين للقانون : النظرة الأولى تدعي أن القانون الصحيح يختلف عن القانون الموجود وهو طبيعيٌ عن كل حكمٍ بشريٍ أو تقويمٍ إنسانيٍ، والنظرة الثانية أن القانون الصحيح هو القانون الموجود في الواقع في أي زمن وهو وضعيٌ أو صنعيٌ مفروضٌ من الخارج فرضاً اعتباطياً، فالقانون الصحيح يلجأ إلى فكرةٍ عن القانون معطاة بصورةٍ طبيعيةٍ[25]، وبذلك فقد مفهوم الأمر العادل في ذاته كل وجودٍ وثباتٍ ، فما عاد يمكن تحديد ما الأمر العادل إلا من اصطلاحاتٍ واتفاقاتٍ وتواضعاتٍ خاصةٍ بكل جماعة ، وبذلك أصبح العادل هو الشرعي أو القانوني، وهو البشري (الوضعي)، وليس الالهي، " إن تحليل بروتاجوراس يطرح للمرة الأولى – بقوةٍ لا تضاهى- مسألة القانون وأسسه، ومن ثم يجعل من التعارض بين القانون والطبيعة سلاحاً يدسه بين يدي أناس من ذوي الفكر الجريء"

---

[22] . Dodds (E.R):The Greek and The Irrational, University of California press, Berkeley & Los Anglos, 1959, p.182.

[23] .عبد الرحمن بدوي، تاريخ الفلسفة اليونانية من بداياتها حتى المرحلة الهلنستية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1993م، ص162 ،164.

[24] .نفس المرجع، ص177.

[25] . غنار سكيربك، و نلز غلجي، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، ط1، 2012م، ص102.

لذلك نلاحظ أن بروتاجوراس انحاز إلى القانون رغم كل ما أبدى من تحفظٍ باتجاه القانون، وكان اتفاق الناس هو أساس الشرائع والقوانين أو ما يسميه" الناموس"، فالقانون الطبيعي إذن من حيث أنه من صنع البشر يقف على طرفي نقيضٍ مع القانون الطبيعي.

ثانيًا: جورجياس:

لم يصلنا من رأي جورجياس سوى محاورة أفلاطون التي أجراها على لسان قلقليس تلميذ جورجياس، وهذا الرأي يتلخص في أن الحياة الإنسانية هي مجال تغلب الأقوى، وهي الحالة الطبيعية للإنسان ، لذلك نرى أن جورجياس يلح على الطبيعة الإنسانية وحاجاتها ورغباتها وأهوائها، وهو يرى أن الطبيعة الإنسانية ثابتةً لا تتغير وهي شريعة الغاب ،لقد حاول جورجياس ومن معه منذ البداية البحث عن أساس أثبت وأقوى ينبغي أن تستمد منه الشرائع والقوانين الإنسانية، ووجدوا هذا الأساس في الطبيعة ذاتها ، فقوانين الطبيعة لا قوانين البشر هي الحكم والمعيار ، فما خالف هذه القوانين كان ظلماً وجوراً ، وما اتفق معها كان عدلاً وانصافاً ، لذلك أصبحت الطبيعة منطلقاً للحياة الأخلاقية والسياسية ، ومن اتباع هذا الإتجاه: جورجياس، هيبياس، انطيفون، بروديقوس، قلقليس، وغيرهم.

والقوة عند هذا الفريق تكمن في النزوع والسيطرة وإشباع الرغبات وسياسة المدن وحكم الشعوب. والزهد ضعف وفشل في العزيمة وهو أليق ما يكون بالعامة، فطبيعة الحياة هي النزوع والرغبة والشهوة، وقوة تدفع إلى تحقيقها ليشعر الإنسان باللذة ويبلغ السعادة.

ويضيف قلقليس إلى أن السياسي وهو الخطيب، لا حرج عليه أن يعنى بتحقيق مصلحته وفرض إرادته، وإبراز قوته وإشباع رغباته، وذلك بالتقرب إلى الجماهير ومسايرة رغباتها.

والعدالة في نظر جورجياس على لسان قلقليس هي مصلحة الأقوى، لأن الإنسان معرضٌ للظلم طوال حياته ولا سبيل إلى تجنب الظلم إلا بالقوة ، فهي الكفيلةُ برد الظلم وردعه، وكي يتحقق ذلك لا بد أن يتمتع الإنسان بالحكم أو أن يكون ضمن الحاشية الحاكمة أو في خدمتها، وأن يغازل الحكام بالخطابة حتى يتجنب ما عساه أن يقع عليه من جورٍ وعدوانٍ، فالقوة فوق الحق .[26]

وبذلك تميز جورجياس عن بقية السفسطائيين في أن أساس الشرائع والقوانين هو اتفاق الناس وموضوعاتهم ، والأساس في هذه المسألة يرجع إلى التفرقة بين الطبيعة والقانون ، فقد رأى بأن الإنسان كما قلنا هو مقياس كل شيء[27].
والقوة ليست في قمع الشهوات والزهد في الدنيا وكبح الشهوات كما يعلمنا الزهاد والوعاظ وفلاسفة الأخلاق ، وإنما القوة في النزوع والسيطرة وإشباع الرغبات وسياسة المدن وحكم الشعوب، أما الزهد فضعفٌ وخورٌ في العزيمة ، وهو بالعامة أليق، فالذي لا يرغب في شيءٍ ولا يشتهي شيء باسم بعض المبادئ الخلقية المزعومة رجلٌ عاجزٌ ليس عنده من الشجاعة والاقدام ما يجعله عضواً صالحاً للحياة قادراً على الفعل والتأثير في الانتاج ، إنه ميت في صورة حي ، فطبيعة الحياة هي النزوع والرغبة والشهوة وقوة تدفع إلى تحقيقها ليشعر الانسان باللذة ويبلغ السعادة ، وإلا كان حجراً أصم ، بطن الأرض خير له من ظهرها[28].

ثالثًا: ثراسيماخوس:
لقد أفاض تراسيماخوس في شرح الوضع القانوني القائم وقال متهكما منه بأن القانون يعني مصلحة الأقوى، فالقوانين وسيلةٌ يضعها الأقوياء لإشباع غرائزهم في السيطرة ولإشباع حاجاتهم الطبيعية بدافعٍ من أنانيتهم، فيقول : (في كل حالةٍ تضع الحكومة القوانين لصالحها، فالديموقراطية تضع قوانيناً ديموقراطيةً، والملكية

---

[26] . عبد الرحمن بدوي، تاريخ الفلسفة اليونانية، ص170، 173.
[27] . محمد مرحبا، ص170.
[28] . محمد مرحبا، ص172، وأنظر: عبد الله شمت المجيدل، تطور الفكر الفلسفي من الفلسفة اليونانية إلى المعاصرة، دار الاعصار العلمي، عمان، ط1، 2015م، ص65.

تجعلها ملكية، وهكذا الحال في الأنواع الأخرى، وبعد سن هذه القوانين تعلن الحكومات أن ما هو مشروعٌ عادلٌ بالنسبة إلى رعاياها إنما هو ما فيه صالحها هي ذاتها، وتعاقب من يخالف ذلك على أنه خارجٌ عن القانون والعدالة، فهذا إذن ما اعنيه، فللعدالة في جميع الدول معنىً واحداً، هو صالح الحكم القائم، ولما كان المفروض ضرورةً هو أن الحكومة هي الأقوى، فالنتيجة الوحيدة المعقولة هي أن مبدأ العدالة واحدٌ في كل شيء وهو صالح الأقوى[29]، -ويرى – أن الطبقة الحاكمة في كل دولةٍ هي التي تضع القوانين التي تراها احفظ لمصالحها، والطبيعة هي حكم القوة وليست حكم الحق.

بمعنى لا وجود اطلاقاً لما يسمى حقٌ طبيعيٌ فالحق هو ما يخدم الأقوياء ، الحق قوة، وهو ما تنفذه أقوى سلطةٌ في الدولة وفق ما ترى فيه مصلحتها وما التصورات عن الحقوق والعدالة التي تتناقض مع ذلك سوى تعابيرٌ عن سذاجة حمقاء، لذا فإن ثراسيماخوس هو خصمٌ شديدٌ لنظام الحقوق الكلي، وهو يؤول الحق الموجود بوصفه تعبيراً عن مصالح الأقوياء[30]، فمن العدل أن ينال الأقوياء أكثر مما يناله الضعفاء، وأن يتمتع الأقوياء بكل ما يرغبونه من مغانم يرضون بها شهواتهم.

رابعًا: كالكليس:

أما كالكليس فإنه يرى أن العدالة الطبيعية هي حق الرجل القوي، وإن العدالة القانونية هي ذلك الحاجز الذي تقيمه جماعات الضعفاء لحماية أنفسهم ، فيقول: (لو وجد رجل لديه القوة الكافية لداس بقدميه كل تعاليمنا وتعاويذنا وتمائمنا، وكل قوانيننا التي تتعارض مع الطبيعة)[31]، لقد قام رفض كالكليس للقانون الوضعي على أساس أنه من خلق عقود أو اتفاقات وضعها الضعفاء لسلب الأقوياء من الحق العادل الذي تكسبهم إياه قوتهم، والقانون لا يخلق إلا مستوىً أخلاقياً يناسب الأرقاء ، والأخلاق من هذا النوع لا يمكن أن تكون أخلاقاً سليمةً لأن الطبيعة والقانون متناقضان، والطبيعة هي القاعدة السليمة للحياة الانسانية[32]. فللأقوياء أن يفعلوا ما يستطيعون فعله وعلى الضعفاء أن يتحملوا ما يجب تحمله، وعلى حسب قول كالكليس: إننا نعلم عن الآلهة ما ورد في الروايات ، أما عن الناس فالحقيقة التي نعلمها أن قانون الطبيعة يقضي ولا راد لقضائه ، بأن لهم أن يحكموا أينما استطاعوا إلى ذلك سبيلا[33]، ما يفهم عنه أنه ضد القوانين الوضعية مؤيداً للقوانين الطبيعية.

-السفسطائيين أتباع الطبيعة:

قدم بعض السفسطائيين من ذوي النزعة المادية تفسيراً جديداً لمعنى الطبيعة يختلف عن المعنى السابق لها عند الذين فرقوا بينها وبين الاتفاق أو القانون، فقد ظهر لهم أن هناك قانوناً طبيعياً يسود كافة مجالات الحياة الانسانية ، وأن القوانين الوضعية التي مرجعها الاتفاق الانساني تعسفية غير عادلة ذلك لأنها كثيراً ما تتعارض مع قوانين الطبيعة ومن ثم فقد انتهوا إلى أن القوانين هي قيودٌ على الطبيعة ولا تتفق مع الغرائز الانسانية ، بل هي أقرب إلى الاغلال التي تقيد حرية الفرد القوي[34]، بل وصل الأمر ببعض المتطرفين منهم إلى حد الثورة على المجتمع والدفاع عن الأنانية المطلقة والركون إلى منطق القوة ، وأن الطبيعة تقضي دائماً بسيادة الأقوى وتفرض قانون الغاب وأن القوانين الوضعية إنما وضعها الضعفاء كي يتمكنوا من فرض إرادتهم على الاقوياء .

---

[29] Guthrie, The sophists, op. cit. p159..

[30] . غنار سكيربك و نلز غيلجي ، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012م، ص94، 95.

[31] .أفلاطون، محاورة الجمهورية، ترجمة ودراسة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1985م، فقرات 338، 339، ص195.

[32] Plato, Gorgias Trans by: M.A Jowett in : The Dialogues of Plato , vol. 1, uthed, Oxford, at The Clarendon press, London, 1953, 484,p .542

[33] .باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص133.

[34] .أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، ص126.

أولًا: أنطيفون:

ترجع جذور القانون الطبيعي عند السوفسطائيين إلى أنطيفون، حيث إنه قد عاش في نهاية الحرب (البولوبونزية)، تلك الحرب التي أعقبها انهيارٌ للقيم والأخلاق وفوضى عارمة، وعدم التزام بالقانون، مما دفعه إلى البحث عن الثبات والاستقرار في قانون الطبيعة الذي يحقق العدالة المفقودة والذي يجبر الجميع على احترامه والانصياع إليه[35].

ويذهب انطيفون إلى أن القوانين البشرية زائفةٌ، وأن العاقل يتبع من تلقاء نفسه قوانين الطبيعة، ويقول أنطيفون : (تتضمن العدالة –من وجهة النظر العادية- ألا يتخطى الأمر أي قاعدةٍ قانونيةٍ من وضع الدولة التي يعيش فيها كمواطن أو بالأحرى ألا يعرف عن المرء أنه خرق هذه القاعدة، وعلى هذا الاعتبار إذا أبدى الانسان عظيم تقديره للقوانين أمام الناس، فإذا ما خلا لنفسه أقام وزناً كبيراً لقواعد الطبيعة، مثل هذا الإنسان يكون ممارساً للعدالة بالطريقة التي تلائمه أعظم الملائمة[36].وقد لخص أنطيفون السفسطائي مشكلة القانون في كتابه(في الحقيقة) في السؤال التالي:

"أي القوانين يجب أن يسود؟ هل قوانين الإنسان على ما فيها من اصطناعٍ وتغيرٍ وتعسفٍ(تلك القوانين المكتوبة التي وضعها الإنسان)أم القوانين الطبيعية الضرورية التي تسري على الإنسان كما تسري على الكون بصفةٍ عامةٍ مطلقة"[37]، وترجع جذور القانون الطبيعي إلى أنطيفون حيث يرى أن القوانين الوضعية تفرض بشكلٍ مصطنع ، لكن قوانين الطبيعة إلزامية، ويتم التوصل إلى القوانين الوضعية بعد طرحها والموافقة عليها ، وهذا معناه أنها ليست طبيعية أو حقيقية، في حين أن قوانين الطبيعة لا تحتاج إلى موافقة.

ولقد فرق أنطيفون بين القوانين الوضعية التي فرضها المشرعون، ووصفها بأنها قوانينٌ ممكنة وقوانين الطبيعة وهي القوانين الضرورية. ذلك لأنها قوانينٌ حتميةٌ تسري عواقبها بضرورة مطلقة ، فقوانين المدينة ناتجة عن الاتفاق، أما قوانين الطبيعة فهي تصدر عن طبيعة الأشياء وحقيقتها[38] .صحيح أن هناك قوانينٌ غير مكتوبةٍ في نظر أنطيفون وأن هناك أعرافاً وعادات تقليدية لا تخلو من القيمة الدينية والأخلاقية، غير أنه لا يعتد بها بالمقارنة بالعمل المتروي والتبصر للمشرع.

وكثيراً ما تتعارض عنده القوانين الوضعية والقانون الطبيعي، يقول:" ذلك أن الشرائع مكتسبة طارئة وقوانين الطبيعة ضروريةٌ لا غنى عنها لأن الشرائع تفرض بالرضا لا بالنحو الطبيعي والأمر في القوانين الطبيعية بالعكس".

ويستدل على حتمية قوانين الطبيعة وضرورتها من ظاهرة الأثر الذي يشبه العقاب الذي يلحق الطبيعة، فيقول:" إذا اعتدى إنسان على شرائع المدينة ولم يشهده أحد ممن فرض هذه الشرائع نجا من الفضيحة والعقاب، أما إذا انكشف أمره فإنه يقع تحت طائلتها، وليس الأمر كذلك في القوانين الطبيعية، لأنه إذا خالفها فلن يختف شرها حين يختفي عن الناس ولن يزيد إذا رآه جميع الناس. ذلك لأن الضرر الذي يصيبه لا يرجع إلى آراء الناس بل إلى حقيقة الحال"[39].

وينتقد القوانين التي تفرق بين الناس على أساس الأصل والجنس، والطبيعة عنده هي الحقيقة المادية التي تقابل الاصطناع الخارجي أو القوانين المفروضة من الخارج.

ولا يخلص أنطيفون من مذهبه في القانون الطبيعي إلى أن الحق في القوة، أو أن الإنسان يجب أن ينبذ القانون بقدر ما يستطيع في علانية وجرأة حتى يحصل على المزيد من الحياة، بل يذهب إلى أنه من الخير أن يتهرب الإنسان من القانون كلما استطاع إلى ذلك سبيلا ، من دون أن يكتشف أمره، والعقوبات التي يفرضها القانون هي في واقع الامر جزاءات أشار بها رأي إنسان، ويتجنب المرء هذه الجزاءات إذا أمكنه تجنب الوقوف أمام قضاء ذلك الرأي ، وطاعة القانون خطأ بوجه عام وفي متوسط الأحوال، لأن القوانين بوجه عام تناقض الطبيعة التي تعتبر مقياساً للصواب، ولاشك أن طاعة القانون قد تكون في بعض الأحيان

---

35 . Guthrie(W.C.K):The Sophists ,Cambridge University press ,New york,1988

36 . vol 1,Prentice Holl, U.S.A,1961,p.118 W .Kaufmann: Philosophic Classics,

37 . أفلاطون، محاورة بروتاجوراس، 324، 326.

38. A Croiset ,Revue des etudes grecques 1917. Antiphon. p. 1-9

39 . أنظر: فريمان، فجر الفلسفة السابقة على سقراط، ص398، والترجمة العربية للشذرات من كتاب فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، للدكتور أحمد فؤاد الأهواني، القاهرة، 1954م ص293، 298.

شيئاً مفيداً غير أن ذلك في حكم النادر، وكثيراً ما يخدع من يتوقع من القانون أن يرد الأمور إلى نصابها لأن دور القضاء قلما تستطيع تصحيح الأوضاع تصحيحاً سليماً، لأن المعتدي يجد من الفرص ما يمكنه من تعزيز قضيته، والتأثير على قضائه مثلما يجد المعتدي عليه[40].

وعلى الفرد أن يتظاهر باحترام القانون الوضعي أمام الناس فقط، فإن لم يجد رقيباً اتبع القانون الطبيعي الذي يعني أن يعمل الشخص طبقاً لمصلحته الخاصة، وأن لا ضرر من انتهاك الفرد للقانون الوضعي إلا إذا عرضه ذلك الانتهاك للقصاص، وعلى هذا الأساس خلق انتطيفون هوة سحيقة بين القانون الوضعي والقانون الطبيعي.

وبذلك يكون أنطيفون معادياً للقوانين الوضعية، ومؤيداً لقانون الطبيعة كونه قانون الفطرة والعدل والمساواة من ناحية، وكونه يمتلك القدسية والقبول من الجميع من الناحية الأخرى، وأنتقد التمييز بين البشر، في حين أنهم جميعا يمتلكون نفس التركيب البيولوجي.

ثانياً: هيبياس:

وعلى نفس الخطى سار هيبياس وهو الاتجاه الطبيعي فقدم تفسيراً شاملاً للحياة الأخلاقية والسياسية، وأن دراسة الطبيعة هي المدخل الرئيسي لتحديد معايير السلوك الانساني، وقد سخر هيبياس من قوانين مدينة إسبرطة وقوانينها الوضعية والتقاليد المتوارثة ووجه لها النقد وبين كيف أنها تخالف الطبيعة لما فيها من صرامةٍ وقسوة.

فالقانون الوضعي إنما ينبغي أن يخضع لقانونٍ أعم وأشمل هو قانون الطبيعة الذي يحكم الانسانية جمعاء ولا يقتصر على أمةٍ دون أخرى، ومن هنا فقد انتهى إلى الدعوة إلى الأخوة العالمية، ولعله بذلك قد قدم النواة الأولى لتلك التفرقة التي ظهرت في القانون الروماني بين قانون الطبيعة وقانون الشعوب، وقد ظهرت دعوته إلى الأخوة العالمية والمساواة من خلال ما ينسبه إليه أفلاطون في محاورة بروتاجوراس إذ يقول:" إنني اعتقد أنكم أقرباء وجيران ومواطنون وفقا لقانون الطبيعة لا بالاتفاق أو (القانون الوضعي) ذلك لأن الشبيه يقترب من شبيهه بالطبيعة أما القانون فإنه يستبد بالبشر وكثيراً ما يرغمنا على فعل أمورٍ كثيرةٍ تضاد الطبيعة)[41].

إذاً فقد رأى هيبياس أن القانون يتعارض مع الطبيعة، ومن ثم يسمي القانون "طاغيةً على بني البشر" وليس ملكاً يقوم من بينهم وينصبونه، وإنما مستبد بهم بل وجلاد لهم، ومستكره لطبيعتهم. لذلك فهو طاغيةٌ وليس سيداً على البشر، وهو يعتبر أن طاعة القوانين ليس شيئاً جدياً، لأن الذين يسنونها يقومون بتغييرها دائماً، والقانون هو من يصير الأقارب أباعد والألفاء غرباء، فهو فضلةٌ خارجيةٌ استكراهيةٌ قسريةٌ تمارس طغياناً على الطبيعة البشرية ، وأن هذه القوانين لا يمكن أن تكون من صنع البشر ، بل لا بد أن تكون من وضع الآلهة[42].

ثالثًا: بروديقوس:

يصور بروديقوس الطبيعة الإنسانية التي يتنازعها الخير والشر بامرأتين إحداهما ترمز للفضيلة والأخرى ترمز للرذيلة ودعته كلٌ منهما إلى اتباع طريقها فاختار طريق الفضيلة على ما فيه من مشقةٍ وتعب، وعلى ذلك تكون الطبيعة هي التي تهدي إلى الفضيلة وإلى الخير. إذاً الطبيعة هنا اتخذت عند بروديقوس معنى القانون النابع من واقع الوجود المستمد من ملاحظة الكون والحياة الإنسانية على السواء[43].

---

[40] .باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص153.

[41] .أفلاطون، محاورة بروتاجوراس ،فقرة 227 ، ترجمة: محمد كمال الدين يوسف، مراجعة: محمد صقر خفاجة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة، 1967م، وأنظر: آرنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ص121.

[42] Xenophon : Memorabilia of Socrates , Trans by: R.J.S Watson ,in "Socrates discourses" J.M Dent8 , son LTD, London, 1951,p213 .

[43] .أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، ص130.

رابعًا: الكيداماس:
يعتبر الكيداماس من أتباع القانون الطبيعي أيضا وقد نبذ القوانين الوضعية، لأنها عاجزة عن بث الاتجاه الأخلاقي في نفوس الناس، بل إنها تبدو لا أخلاقية بالمرة، وخير مثال على ذلك قيام الحروب التي تفرضها هذه القوانين وتسبب النكبات للجميع[44].

المبحث الثاني : مفهوم القانون عند كانط وعلاقته بالأخلاق:

مفهوم القانون عند كانط:

اهتم كانط بالسياسة في أشهر كتبه " نقد العقل الخالص" ، " نقد العقل العملي"، " نقد ملكة الحكم" وتكلم عنها في كتابه الأخير عن طريق وسيط وهو القانون[45]، فالقانون علم منعزل، لا اتصال له بعلوم الطبيعة، إذ لا يمكن أن نستخلص مما هو موجود أية نتيجةٍ معيارية ، والقانون هو معيار في رأي كانط ، وعلمٌ منفصلٌ عن الاخلاق والاقتصاد.

إن المعرفة العقلية هي وحدها المتمكنة والقادرة على تنظيم القانون الطبيعي، والقانون بحسب العقل لا يتعلق إلا بالعلاقة الخارجية العملية القائمة بين الاشخاص بعضهم ببعض، غير أن كانط لا يحدد علاقة الحرية للواحد مع الرغبة أو الحاجة للآخر، بل علاقة حرية الفاعل مع حرية الغير، وعلى هذا فإن القانون هو مجموع الشروط التي تخضع لها ملكة الفعل الحرة لكل شخصٍ حتى تتفق مع الملكة الحرة للفعل لدى الآخرين تبعاً لقانونٍ كلي للحرية. والفعل يكون عادلاً إذا كان يمكن من مثل هذا الاتفاق، من هنا جاءت القاعدة الاساسية : افعل خارجياً بحيث يمكن الاستعمال الحر لإرادتك أن يتفق مع حرية الجميع وفقاً لقانونٍ كليٍ، وبذلك يصبح القانون عند كانط كما يلي: (القانون هو مجموع الشروط التي يمكن بها لحرية الواحد أن تتحد مع حرية الآخر وفقاً لقانونٍ كليٍ للحرية)[46].

العلاقة بين القانون والأخلاق عند كانط:

القانون ليس سوى مساعدٌ لعلم الاخلاق بالمعنى الواسع، وضامنٌ للحريات، كما أنه منفصل حتى عن الأخلاق بالمعنى المحدود، أي نظرية الفضيلة.

لقد لعب التصور الكانطي دوراً كبيراً في " نظرية الحق" و" استقلالية الذات" و" مبدأ الأمر المطلق" و" نظرية الواجب" التي تقوم على الخير، فالأخلاق عند كانط تقوم على العقل فقط، لأنه مصدر الإلزام الخلقي، لذلك ينسب كانط صفة الضرورة المطلقة إلى الأخلاق والقول بوجود قوانين أولية كلية وضرورية في مجال السلوك الإنساني وهو ما يقصد به كانط تحقيق مفهوم العدالة.

وقد قدم في كتابه "تأسيس ميتافيزيقا الاخلاق" أوجه الاختلاف بين المبادئ الأخلاقية وقوانين الطبيعة، حيث أن هذا الاختلاف يكمن في إحساسنا الذاتي بالإلزام بطاعة القوانين الأخلاقية. حيث يقول:(إن كل إنسان لابد أن يسلم بالقانون الأخلاقي، أعني قاعدة الالزام.. هذه القاعدة لا ينبغي أن تلتمس في طبيعة الإنسان ولا في ظروف العالم الذي وضع فيه ، بل لابد من البحث عنها بطريقة قبلية في تصورات العقل الخالص وحدها)[47]، على أن الأواصر والعلاقات القائمة بين القانون والاخلاق تمارس تأثيراً حاسماً ، إذْ انها تضفي على القانون الصفة اللازمة لاكتساب الصفة الشرعية. وإذا كان القانون المدني يدعي أنه مطاع،

---

[44]. Freeman (K): Ancilla to The presocratic philosophers Blackwell, Oxford, 1948, p143 op .cit., fb,p143

[45] . ليو شتراوس، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجر، تحقيق: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، ج2، القاهرة، 2005م، ص167.

[46] . أمانويل كانط، نظرية القانون، نقلا عن عبد الرحمن بدوي: فلسفة القانون والسياسة، وكالة المطبوعات بالكويت، 1979م، ص27.

[47] . أمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيق الأخلاق، ترجمة: عبد الغفار مكاوي، مراجعة: عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م، ص8.

فليس بإمكانه التوصل إلى ذلك إلا بنسبة شعور المواطنين بأن النظام الشرعي يتصل بقيم تفرض نفسها دون قيد أو شرط.

وترتبط القوانين الأخلاقية عند كانط بمفاهيم الحرية التي تفرض حدوداً على التصرفات الخارجية للناس وعلى نواياهم الداخلية، ويعتمد أساس هذه النظرية على مبدأ الحق وهو شامل لجميع البشر، ومستمدٌ من الحتمية المطلقة من خلال مفهوم "الإرادة الخيرة" التي توجه الإنسان نحو غاياتٍ وأهدافٍ عامة تصحح مبدأ السلوك كله. ومن هنا رأى كانط أن " القانون" يعد أمراً واجباً، ومن الضروري فرضه وإجبار الآخرين على طاعته، لأنه مجموع الشروط التي تلائم بين حريتنا وحرية الغير ، وفقاً لناموسٍ شاملٍ للحرية، أو على حد قوله:(القانون هو مجموع الشروط التي يمكن أن توحد حرية الفرد مع حرية الآخر وفقاً لقانونٍ كليٍ للحرية)[48]. كذلك رأى كانط أن السيادة لا يمكن تقسيمها ولا يمكن حماية وضع الفرد كإنسانٍ عاقلٍ ومستقلٍ إلا من خلال وجود دولةٍ مدنيةٍ.

والأمر المطلق عند كانط هو ذلك المبدأ الذي ينبع من طبيعة الإنسان بوصفه كائناً عاقلاً حر الإرادة، ومن ثم فهو ينطبق على البشر جميعاً بوصفهم كذلك، ويميزهم عما سواهم من الكائنات والموجودات، يقول كانط في هذا الشأن:(كل شيءٍ في الطبيعة يخضع لقوانين ، والكائن العاقل وحده هو الذي يملك المقدرة على السلوك بحسب تصور القوانين، أي بحسب مبادئ ،أو بعبارةٍ أخرى هو الكائن الذي يملك الإرادة لذلك)، ويقول في نفس الموضع:(إن العلاقة التي تربط القوانين الموضوعية بإرادة لم يتمكن منها الخير تماماً يمكن التعبير عنها بأنها تعيين إرادة كائنٍ عاقلٍ بوساطة مبادئٍ عقليةٍ حقاً، ولكن لا تستطيع هذه الإرادة بطبيعتها أن تطيعها بالضرورة. ولذلك فإن تمثل مبدأ موضوعي من حيث إنه ملزم للإرادة يدعى أمراً "عقلياً" والصورة التي يصاغ فيها هذا الأمر يطلق عليه الأمر المطلق)[49]

يرى كانط أن القيم الأخلاقية ليست عاداتٍ وتقاليدٍ فقط وضعها المجتمع لحفظ النظام العام، بل هي قيمٌ كونيةٌ مطلقةٌ تنبع من الأمر المطلق (كأمرٍ متعاليٍ لا يخضع للمجتمع فقط أو بصفةٍ أدق لا يخضع للسياق التاريخي بكل مكوناته الدينية والاجتماعية والسياسية والثقافية..) فعندما يتعلق الأمر بمرجعية القيم الاخلاقية عند كانط بأن القيم الاخلاقية هي قيمٌ مطلقةٌ تصدر عن الأمر المطلق (الضمير أو الواجب الاخلاقي كواجبٌ كونيٌ يتجاوز المجتمع بكل مكوناته الدينية والاجتماعية والثقافية) لذلك فإن القيم الاخلاقية هي أخلاقٌ كونيةٌ لا تستمد مرجعيتها فقط من المجتمع، بل تتجاوزه إلى ما هو أبعد من ذلك، أي أن الأمر المطلق كواجبٌ أخلاقيٌ منبثقٌ عن "العقل العلمي" الذي يتجاوز التاريخ والمجتمع، ويستمد مرجعيته من ذاته.

المبحث الثالث: القانون من صنع البشر لدى كانط:

البشر يسنون القوانين لأنهم لا يثقون بغرائزهم:

سعت فلسفة كانط للعدالة التي تلعب فيها الحرية دوراً رئيسياً إلى تقديم فهم منهجي للمبادئ الأساسية لجميع القوانين التي ستمكننا من تقرير ما إذا كانت هذه القوانين تتفق مع المبادئ الاخلاقية أم لا. فمن خلال الافكار الاساسية التي تقف وراء فلسفة كانط للقانون والاخلاق نتمكن من رؤية مراحل تطور هذه النظرية ومشاكلها أيضاً.

فالحرية تلعب دوراً رئيسياً في فلسفة كانط، وتتضح أهمية الحرية في فلسفته حول العدالة من الشعور الحقيقي بالاستقلالية والمسؤولية الاخلاقية. لا يمكن للإنسان أن يكون مسؤولاً أخلاقياً عن أفعاله إلا إذا كان

---

[48]. The philosophy of law: An Exposition of Immanuel Kant –the Fundamental Principles of Jurisprudence as the Science of Right, translated from German by W. Hastie. B.D, Edinburgh, Tand T Clark, 38 George Street. 1887

وأنظر أيضا: عبد الرحمن بدوي، أمانويل كانت. فلسفة القانون والسياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979م، ص26.

[49] .إمانويل كانت، تأسيس ميتافيزيق الأخلاق، ص49.

كائنٌ مستقلٌ وعقلانيٌ وحرٌ. وبعبارةٍ أخرى، إن جميع الأعمال التي تنفذ تحت وطأة القوة أو الاكراه لا تتحمل أي مسؤوليةً أخلاقية.

ينطبق هذا الفهم للحرية فيما يتعلق بالأخلاق على نظامه القانوني أيضا، وأن من الدلائل الأخرى التي تدعم نظريته هي فكرة أن يكون الشخص حراً أو يتصرف بحريةٍ قبل أن يعتبر مسؤولاً عن أفعاله قانونياً.

إن المبدأ الكلي للقانون ليس هو الوحيد الذي يحد من الحرية الاخلاقية، فالفعل الظالم عائق للحرية، والقهر كذلك، لكن ليس معنى هذا أن كل عائقٍ للحرية ظلم، فإن القهر العائق لما يعوق الحرية يعد عدلاً، ولهذا فإن قهر ما يضر بالحرية أمرٌ مرتبطٌ بالقانون، أي أنه: إذا قامت سلطةٌ بمنع التعدي على الحرية، فإن ذلك عدلٌ منها، وإن أضر بحرية المعتدي، وهكذا فإن (القانون وملكة القهر هما شيءٌ واحد).

إن حماية هذه الحرية التي تقوم على أن كل شخصٍ يتمتع بالاستقلالية القانونية والاخلاقية، تخدم الاكراه في نظرية العدالة في الفلسفة الكانطية، يجذب الاكراه في القواعد القانونية انتباه كل شخص (لأن حريته معنية)، وبعبارة أخرى، إن قدرة الشخص على الحرية تحدد القدرة على الحرية لشخص ما مع قدرة كل شخص آخر، وفقاً لقانون الحرية الشامل. سيتم في هذه الحالة فهم الاكراه كوسيلةٍ للحفاظ على الانتظام في مجتمعٍ من الأعضاء الأحرار، وبالتالي فإن الاكراه الذي يحمي الحرية ويربط كل الحريات الأخرى يضبط الحريةَ ويضعها تحت السيطرة في الوقت نفسه. ويشكل هذا أيضاً البنية الأساس للعقود الاجتماعية، ومن ثم وفقاً لنموذج العقد الاجتماعي، يكتب كانط: لا يمكن أن تعزى السلطة التشريعية إلا إلى الارادة الموحدة للشعب. لأن من المفترض أن تنطلق جميع الحقوق والعدالة من هذه السلطة، فلا يمكن أن تؤدي إلى أي ظلمٍ على الاطلاق. عندما يأمر أحدهم الآخر، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى ظلم الأخر، لكن هذا ليس ممكناً أبداً عندما يقرر الشخص هو نفسه. ومن ثم فإن الارادة الموحدة والموافقة للشعب التي بموجبها يقرر كل فرد الشيء نفسه للجميع ويقرر الجميع الشيء نفسه لكلٍ منهم ، يمكن التشريع[50] .

أقام كانط نظريته المثالية الاخلاقية والقانونية على الحرية، ومع ذلك فقد أدرج الحرية نفسها من بين النقائض في " نقد العقل المحض"، وهي تلك الأشياء التي يمكن أن تكون أو لا تكون. وفي حالة الحرية، قد تكون محدودةً أو غير محدودةٍ، اعتماداً على مسار الحجة. هذا التوجه يطرح مشكلةً جديدةً فيما يتعلق بتطبيق النظرية القانونية الكانطية في المجتمعات الحالية. فتتمثل الوظيفة الفريدة للاكراه في منع إعاقة الحرية، أو عرقلة الحرية في حماية الحرية. يمكن للمرء أن يجادل بأن إعاقة الحرية غير المسيطر عليها والخطرة، يتم بالقانون، وبهذا المعنى هي حريةٌ مؤسسيةٌ مقبولةٌ تفرض قيوداً على بعض الحريات الأخرى.. على الرغم من ذلك طالما أن السلطة غالباً ما تسكر بعض أصحابها، فقد نحتاج إلى بعض المعايير لتحديد الوسائل القسرية وكيف ومتى نطبقها لحماية الحرية.

وبذلك وضع كانط الأساس القانوني للاعتراف بحقوق كل شخصٍ، أو يفترض أن يتم الاعتراف بها من قبل جميع الاشخاص الآخرين. يعتمد هذا على الشرعية التي تأتي من إعطاء حريةٍ متساويةٍ لكل شخصٍ، ومن ثم يمكن أن تتعايش حرية الجميع. وهو ما يعرف بمذهب الفردية، فالإنسان في رأيه يتمتع بقيمة أسمى من المجتمع، لكن ثمن الحياة الانسانية قائمٌ في الحرية، لذلك لا معنى للمجتمع إذا لم يكن يتوخى حماية الحرية الفردية ونموها.

إن أهم الانتقادات التي وجهت إلى كانط بخصوص العدالة هو أن الأمر المطلق الذي يقول به ويحدد خصائصه لا يوضح لنا – على وجه التحديد- ما المبادئ الفعلية التي تنطبق عليها هذه السمات والخصائص، أي أن الأمر الكانطي المطلق يحدد لنا ما الذي يتعين علينا فعله في الواقع، فالوضع المعتاد هو في جوهره مفهومٌ يوضح لنا ما تلك المبادئ التي يختارها أشخاصٌ أحرارٌ يتسمون بالعقلانية وحرية الارادة، في حين أن العقل الخالص عند كانط هو الذي يمدنا بالمبادئ الاخلاقية.

[50]. Kant; Metaphysical Element of Justice, trans.J Ladd, New York, 1965.p78.

القانون بين العام والخاص:

يعتبر كتاب كانط " المبادئ الميتافيزيقية لنظرية الحق" من أهم الكتب التي تناولت فلسفة القانون في مجال السياسة والاخلاق. وقد عالج موضوع الحق[51] في كثير من محاضراته ، خاصةً ما يتعلق بالحق الطبيعي أو القانون الطبيعي ، فضلاً عن إشاراته إليه في ثنايا حديثه عن الفلسفة الاخلاقية بوجه عام .

وفي مستهل حديثه عن نظرية القانون يتساءل كانط: ما القانون؟[52] ثم يجيب: القانون بحسب العقل: لا يتعلق إلا بالعلاقة الخارجية العملية القائمة بين الاشخاص بعضهم ببعض ، من حيث إنهم بأفعالهم يؤثر بعضهم في بعض تأثيراً مباشراً ، إنه لا يحدد علاقة الحرية للواحد مع الرغبة أو الحاجة للآخر بل علاقة حرية الفاعل مع حرية غيره. وفي هذه العلاقة المتبادلة بين الحريات لا ينظر في مادة الارادة، أي في الغاية التي ينحو إليها كل واحد، بل ينظر فقط في الشكل الذي تتخذه هذه العلاقة، وعلى هذا فإن القانون هو مجموع الشروط التي يخضع لها ملكة الفعل الحرة لكل شخصٍ إذا كانت قاعدته تمكن من مثل هذا الاتفاق، ومن هنا جاءت القاعدة الاساسية:" افعل خارجياً بحيث يمكن للاستعمال الحر لإرادتك أن يتفق مع حرية الجميع وفقاً لقانون كلي"[53]، إن المسألة الجوهرية في هذه القاعدة_ كما يرى كانط_ هي تبرير استعمال القسر لمنع الناس من التعدي على حرية الآخرين، وهذا القسر الذي يفرض بشكل قانوني لا يمكن تبريره إلا لضمان الحرية.

ويتألف كتاب " نظرية الحق" عند كانط من قسمين:

الأول: يتناول القانون الخاص، والثاني: يتناول القانون العام.

في القسم الأول يعالج العلاقة بين القانون الخاص أو الطبيعي، وبين القانون العام خاصة القانون السياسي. ويتناول القانون الخاص ما يتعلق بالملكية، أو –على حد تعبير كانط- " مالي" و" مالك" ولهذا يبدأ بحثه في النظرية العامة للقانون الخاص بتعريف الملكية على النحو التالي:" مالي بحسب القانون هو ما أنا مرتبطٌ به إلى درجة أن استعمال الغير له دون موافقتي من شأنه أن يضر بي. والملكية هي الشرط الذاتي لإمكان الاستعمال بوجهٍ عام"[54] .ويدرج ضمن موضوعات القانون الخاص : التعاملات والعقود التي أصبحت مألوفةً في الوقت الحاضر.

ويتطرق كانط أيضاً إلى مناقشة الحقوق التي يتعين على الاشخاص القيام بها، وتتضمن الحقوق الواجبة على الاشخاص مثل: حقوق الزوج على زوجته، وحقوق الوالدين على أبنائهما، وحقوق صاحب المنزل على من يعمل في خدمته.

وفي القسم الثاني يتناول القانون العام، أو القانون السياسي، أي العلاقة القانونية بين المواطن من ناحية والوطن من ناحيةٍ أخرى ،أو الدولة . ولا يمكن أن يكون هناك حق خاص خارج نطاق الوضع المدني ، بمعنى أدق خارج نطاق دولة ذات قدرة على فرض أساليب قسرية تستطيع بها ضمان الحقوق الخاصة

---

[51] . الحق: يعد مفهوم الحق من أكثر الألفاظ شيوعا وتداولا في حياتنا اليومية، فالحق يأخذ معنى وجوديا أو أنطولوجيا عندما يستخدم للدلالة على " نصيب الذات" في شيء ما، أو حقها الطبيعي في امتلاكه والاستفادة منه. كما يحمل الحق معنى الحقيقة والصواب في سياق دلالته المعرفية أو المنطقية، ويرادف ذلك اليقين أو المعرفة الحقة. ومن أبرز المعاني التي يحتوي عليها مفهوم الحق دلالته على مجموع القوانين التي تنظم العلاقات بين أفراد مجتمع معين، حيث يصبح مرادفا لمنظومة التشريعات التي يلزم الافراد بالامتثال لها. غير أن الحق يتحدد أيضا فيما يسعى الانسان إلى تحقيقه من قيم عليا تتجاوز ما هو مسطر في القوانين المدنية، فيغدو مثلا أعلى يعكس الطموح الانساني المثالي نحو الأفضل. أنظر: مجزوءة السياسة: مفهومي الحق والعدالة.http;//www.philomaghreb.com

[52] . عبد الرحمن بدوي، إمانويل كانط فلسفة القانون والسياسة، ص25 ،26.

[53] .إمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق، ص30.

[54] . عبد الرحمن بدوي، إمانويل كانط، فلسفة القانون والسياسة، ص34.

للمواطنين ، ويرى كانط أنه لا يمكن أن تتحقق العدالة في علاقات البشر بعضهم مع بعض إلا في ظل مجتمع يشكل دولة مدنية[55].

الخاتمة:

1.اختلفت آراء الفلاسفة السفسطائيين اتجاه نظرتهم للقانون فمنهم من رآه كأداةٍ ووسيلةٍ يستخدمها الأقوياء للسيطرة على الضعفاء، وهذا ما رآه الفيلسوف تراسيماخوس، بينما رأى الفيلسوف والمفكر والشاعر السفسطائي كاليكليس بأن القانون ما هو إلا وسيلة يقام بها العدل بين الأفراد لا فرق بين قويٍ وضعيف فهو سد منيع وملجأ لجميع الأفراد باختلاف طبقاتهم الاجتماعية.

2. وقد أنكر السوفسطائيون القانون الأخلاقي، وأكدوا أن الفضيلة هي اللذة وللإنسان الحق في أن يعمل ما يراه لذيذاً، وأنكروا قوانين الدولة حيث اعتبروها من صنع الضعفاء ليضمنوا لأنفسهم الحماية من بطش الأقوياء.

3. اهتم بروتاجوراس لمشكلة أصل القوانين هل هي من صنع الانسان أم هي مفروضةٌ بالطبيعة؟ وخلص الأمر إلى التمييز بين ما يرجع إلى تدخل الانسان وما يرجع إلى ظواهر الطبيعة، وبما أن القوانين والعادات من صنع الانسان فهي نسبية ومتغيرة، فتقارب وجهة نظر السوفسطائي بروتاجوراس من رأي كانط في أن القوانين من صنع البشر، فابروتاجوراس يرى أن القوانين قد فرضها الإنسان على نفسه ولو كانت مفروضة عليه من الخارج لكان في ذلك تضييق عليه وقضاء على النزعة الفردية فيه، أما كانط فيرى أن البشر هم من يسنون القوانين لأنهم لا يثقون بغرائزهم.

4.خلص بروتاجوراس إلى أن أساس الشرائع والقوانين هو اتفاق الناس ومواضعاتهم، لكن ذلك ليس هو رأي جميع السفسطائيين، والأساس في هذه المسألة يرجع إلى التفرقة بين الطبيعة وبين القانون، فقول بروتاجوراس" الإنسان مقياس كل شيء" قد أعطى لهذه التفرقة الكثير من الاختلاف في وجهات النظر، لهذا اختلفت آراء السفسطائيين في هذا الجانب.

5. إن مسألة صحة أساس النظرية القانونية الكانطية مشتقة من المبادئ الاخلاقية، وهي تطبيق لنتائج الفلسفة الاخلاقية على ظروف البشر الذين يعتبرون مجرد بشر.

6.إن مذهب الفردية الذي عالجه السوفسطائيين وكانط يستند إلى وجهة النظر القائلة إن المجتمع تكون بعد الفرد، وأن الانسان هو الذي أوجده لمصلحته لا العكس.

7.القانون في نظر كانط أمر واجب ومن الضروري فرضه وإجبار الآخرين على طاعته، وهو مجموع الشروط التي تلائم بين حريتنا وحرية الغير وفقا لناموس شامل للحرية، وهو قاعدة سفسطائية نجدها بين طيات كلام بروتاجوراس، لأن الأمور في رأيه لا تترك فوضى هكذا، فالقوانين ضرورية لإقرار الأمن والنظام.

المصادر والمراجع:

1.أحمد محمد علي الحريثي، المعتزلة والأحكام العقلية ومبادئ القانون الطبيعي، شركة بيت الوراق للنشر المحدودة، بغداد، ط1، 2011م.

2.أحمد محمد غنيم، تطور الفكر القانوني، دار الفكر العربي للنشر والطباعة والنشر، القاهرة، 1972م.

3.أحمد أمين، وزكي نجيب محمود، قصة الفلسفة اليونانية، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1935م.

4.أحمد فؤاد الأهواني، فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، القاهرة، 1954م.

5.أميرة حلمي مطر، الفلسفة اليونانية تاريخها ومشكلاتها، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د. ط، 1998م.

6.حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1969م.

7.حسن علي الذنون، فلسفة القانون، مطبعة العاني، بغداد، 1975م.

8. طه حسين، قادة الفكر، دار العلم للملايين، القاهرة، 1989م.

9.عباس مبروك الغزيري، أساس القانون، القانون الطبيعي والقانون الوضعي الحدسي: جورج جروفيتش، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001م.

10.عبد الرحمن بدوي، تاريخ الفلسفة اليونانية من بداياتها حتى المرحلة الهلنستية، مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1414هـ، 1993م.

[55] .ديفد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد(387)، 2012م، ص191.

11. عبد الله شمت المجيدل، تطور الفكر الفلسفي من الفلسفة اليونانية إلى المعاصرة، دار الاعصار العلمي، عمان، ط1، 2015م.
12. عبد الرحمن بدوي، أمانويل كانت. فلسفة القانون والسياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979م.
13.فايز محمد حسين، نشأة فلسفة القانون وتطورها، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، 1998م.
14.محمد شريف أحمد، فكرة القانون الطبيعي عند المسلمين، منتدى الفكر الإسلامي، ط2، 2011م.
15.محمد عصفور، الحرية في الفكرين الديموقراطي والاشتراكي، لا مط، بلا مكان، 1961م
16.ناجي التكريتي، الفلسفة الأخلاقية الأفلاطونية عند مفكري الاسلام، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية"، 1988م.
17.يوسف كرم، تاريخ الفلسفة اليونانية، القاهرة، 1355هـ، 1962م.
18.المعجم الوسيط، طبعة سنة 1985م، ج2.
19.عبد الرحمن أسامة، القانون الطبيعي، مقال على موقع الموسوعة السياسية، نشر سنة 2019م.

المراجع المترجمة إلى العربية:

1. أمانويل كانط، تأسيس ميتافيزيق الأخلاق، ترجمة: عبد الغفار مكاوي، مراجعة: عبد الرحمن بدوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980م.
2.أفلاطون، المحاورات الكاملة، ترجمة: شوقي داوود تمراز، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 1994م.
3.أفلاطون، محاورة الجمهورية، ترجمة ودراسة: فؤاد زكريا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985م.
4.أفلاطون، محاورة بروتاجوراس، ترجمة: محمد كمال الدين يوسف، مراجعة: محمد صقر خفاجة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 1967م.
5. ارنست باركر، النظرية السياسية عند اليونان، ج1، ترجمة: لويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1966م.
6.ديفد جونستون، مختصر تاريخ العدالة، ترجمة مصطفى ناصر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، عدد (387)، 2012م.
7.ديديه جوليا، قاموس الفلسفة، ترجمة: فرانسوا أيوب وآخرون، مكتبة أنطوان، بيروت،1992م.
8.دينيس لويد، فكرة القانون، ترجمة: سليم الصويص، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م.
9. غنار سكيربك و نلز غيلجي، ترجمة: حيدر حاج إسماعيل، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2012م.
10. فريمان، فجر الفلسفة السابقة على سقراط
11.ليو شتراوس، جوزيف كروبسي، تاريخ الفلسفة السياسية من جون لوك إلى هيدجر، تحقيق: محمود سيد أحمد، مراجعة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة، ط1، ج2، القاهرة، 2005م.

المراجع الأجنبية:

1. A Croiset, Revue des etudes grecques 1917. Antiphon.
2. Dodds (E.R): The Greek and The Irrational, University of California press, Berkeley & Los Anglos, 1959, p.182.
3. Freeman (K): Ancilla to The presocratic philosophers Blackwell, Oxford, 1948, op .cit., fb,
4. Guthrie (W.C.K): The Sophists, Cambridge University press, New York, 1988
5. W .Kaufmann: Philosophic Classics, Voll, prentice Holl, U.S.A, 1961.
6. Kant; Metaphysical Element of Justice, trans.J Ladd, New York, 1965
7. Xenophon: Memorabilia of Socrates, Trans by: R.J.S Watson, in "Socrates discourses" J.M Dent8, son LTD, London, 1951, p213.
8. The philosophy of law: An Exposition of Immanuel Kant –the Fundamental Principles of Jurisprudence as the Science of Right, translated from German by W. Hastie. B.D, Edinburgh, Tand T Clark, 38 George Street. 1887
9. Plato, Gorgias Trans by: M.A Jowett in : The Dialogues of Plato , vol. 1, uthed, Oxford, at The Clarendon press, London, 1953 .